



# المتغير المدني في البرلمان اللبناني

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير



تاريخ الإصدار: 19 أيار / مايو 2022



# المتغير المدني في البرلمان اللبناني



يختلف المحللون السياسيون والسياسيون البارزون في آرائهم حول قدرة "مرشحي قوى التغيير" الفائزين، من إحداه أي تغيير في المشهد السياسي، وحول حجم التغيير الذي يمكن أن يحدثه هؤلاء. فالبعض يرى أن لديهم 3 نقاط قوة وهي: عرقلة القرارات، دعم جهة ضد جهة أخرى، والضغط السياسي والشعبي في البرلمان النيابي. والبعض الآخر يعتبر أنهم لن يتمكنوا من تغيير أي شيء بسبب النظام الطائفي الذي يسيطر على المشهد السياسي في لبنان، وهذا ما أيده ديفيد هيل وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية للولايات المتحدة حيث قال: "المستقلون لا يمكنهم التقدم في مثل هذا النظام المغلق". ويبرز رأي آخر يعتبر أنهم لن يتمكنوا من التغيير في المشهد إذا لم يكونوا مستقلين مادياً عن تمويل القوات اللبنانية والسعودية وأميركا، هذا التمويل سيخضعهم لأجندات جهات التمويل السياسية.

رأي آخر ذهب باتجاه أن الوجوه الجديدة التي تفتقد الخبرة السياسية، لن تحدث فرقاً في التعامل مع عتاة السياسة، في بلد يقوم نظامه على المحاصصة الطائفية، إلا أن نظرة إيجابية تعتبرهم توطئة لتغيير أكبر في المرات القادمة، وأنهم بداية جيدة لرحلة طويلة وشاقة لإعادة التأهيل السياسي، وأن التحدي هو أن يكونوا منظمين بشكل كافٍ داخل البرلمان، وإذا اتفقوا على مبادئ مشتركة و خارطة طريق واضحة، لكن من الواضح أن هذا سيكون صعباً للغاية نظراً لعدم وجود مشتركات بينهم من جهة، ونظراً للقوة الكبيرة التي يتمتع بها حزب الله وحلفاؤه من جهة أخرى كما ترى هذه التحليلات.

وفي التحليلات أيضاً قراءة في أسباب ضعف هؤلاء الأشخاص، لا تعدو كونها قراءة تضليلية، خاصة وأن الكثير من التصريحات المعلنة وغير المعلنة تثبت عكس ذلك: إذ ادّعت أنه لم يكن لدى المرشحين المستقلين النفوذ الاقتصادي للتصويت أو لديهم روابط بشبكات إعلامية قوية لتكرار رسالتهم. كما أنهم لا يستطيعون طلب الدعم من الدول القوية، مثل إيران والمملكة العربية السعودية. مرشحوهم أكثر عرضة للخنق والهجوم من قبل الفصائل الطائفية.

وفيما يلي نصوص أبرز هذه التحليلات:

## [الانتخابات اللبنانية: هل ينجح البرلمان بتشكيلته الجديدة في إخراج البلاد من أزمتها؟، bbc news، 17](#)

ايار 2022:

أبرز المفاجآت، كان ذلك الاختراق الكبير، الذي حققته قوى التغيير المنبثقة عن انتفاضة الشارع اللبناني، في تشرين الأول أكتوبر عام 2019، فقد انتزعت لوائح المستقلين أو المجتمع المدني، 13 مقعداً من مقاعد البرلمان الجديد، وهو أمر ليس بهين على الساحة السياسية اللبنانية، التي اعتادت أن تتحكم فيها قوى سياسية تقليدية. ومع هذا الاختراق لمرشحي قوى التغيير في لبنان، تردد السؤال حول ما إذا كان هؤلاء الثلاثة عشر عضواً، سيستطيعون إحداث فرق كبير في القرار السياسي اللبناني أم لا، أما المتشائمون فيرون أن هؤلاء الثلاثة عشر عضواً، لن يستطيعوا إحداث تغيير في المشهد، وأنهم جميعاً من الوجوه الجديدة،

ممن يفتقدون الخبرة السياسية، وأساليب التعامل مع عتاة السياسة، في بلد يقوم نظامه على المحاصصة الطائفية. إلا أن المتفائلين يرون أن الاختراق كبير بحق، وأنه من غير المنطقي أن يحدث التغيير مرة واحدة، لكن وجود هؤلاء الأعضاء، الذين ينتمون للشارع وحركته، سيكون أمراً له مابعده، وقد يمثل توطئة لتغيير أكبر في المرات القادمة، ويرى المتفائلون أيضاً، أن وصول هذه الشخصيات المستقلة للبرلمان، سيسمح لها بأن تشكل مع نواب آخرين مستقلين عن الأحزاب التقليدية، كتلة موحدة داخل البرلمان.

### [الانتخابات اللبنانية لا تقدم أي خلاص، Wilson center، ديفيد هيل، 17 ايار 2022:](#)

الاعتقاد الخاطئ الثالث هو أنه يمكن للمستقلين التقدم في مثل هذا النظام المغلق. تُجرى الانتخابات النيابية اللبنانية في دوائر متعددة المقاعد، مع تقسيم المقاعد على صيغة ديموغرافية التي تم التوصل إليها في عام 1989، والتي، حتى ذلك الحين، لم تعد تعكس الواقع. يمكن للمواطنين التصويت لمرشح واحد لكل مقعد في منطقتهم، بما في ذلك المقاعد المخصصة للطوائف الأخرى غير الخاصة بهم. يشكل القادة في كل منطقة قوائم بالمرشحين، ويشجعون أتباعهم على المصادقة على الأمر برمته. في معظم الدوائر، يكون التنافس الحقيقي هو الحصول على القائمة السائدة التي يقودها المجتمع المهيمن والقائد، مع نتائج الاقتراع النهائية غالباً ما تكون نتيجة مفروغ منها.

من الصعب إدخال مستقلين انتقائيين في نظام يفضل قوائم الأسعار الثابتة، خاصة إذا لم يشكل المستقلون ائتلافات خاصة بهم، كما فشلوا يوم الأحد. وبدلاً من ذلك، يمكن للطامحين المستقلين الانجذاب إلى عشرات المقاعد التي ظلت تنافسية على الرغم من التأثير المثبط للانتخابات بحسب القائمة؛ لكنهم ما زالوا يواجهون الموارد المتفوقة والآلية للزعماء والأحزاب التقليدية. هذه المرة، لم يفز أكثر من 15 مستقلاً حقيقياً جديداً ضد هذه الصعاب، من أصل 128 مقعداً.

### [المشاركة السياسية في لبنان: نظرة على الحركات السياسية الناشئة، LSE's Middle East Centre Blog،](#)

مراي مداح، 20 ايلول 2021:

بعد انفجار ميناء بيروت في 4 آب / أغسطس 2020، استقال ثلاثة نواب من حزب الكتائب من البرلمان احتجاجاً على سوء تعامل الحكومة مع تداعيات المأساة. الكتائب، التي أعيد تسميتها الآن باسم الحزب الديمقراطي الاجتماعي اللبناني، هو حزب مسيحي يمين الوسط تأسس خلال الانتداب الفرنسي في عام 1936. وتحالفت مع العديد من EPMS في جبهة سياسية معارضة لتقديم نموذج بديل للتوافقية، ورفض نظام

الكوتا وأدخل الإصلاحات الاقتصادية وسياسية. قد يطرح أي حزب قائم متحالف مع EPM في نفس الجبهة قضايا مصداقية للمعارضة المحتملة. إن ارتباط الكتائب مع EPMS هو لعبة غير صفرية حيث يمكن لهذه المجموعات أن تبرز، بينما يقدم الحزب نفسه كمعارضة حقيقية. ومع ذلك، شدد منتشرين على ضرورة إجراء حوار مع الأحزاب القائمة لأنها تحتفظ بمجموعات كبيرة من الدعم الشعبي.

يفتقد البرلمان حالياً لعشرة نواب: استقال ثمانية أعضاء بعد الانفجار وتوفي اثنان آخران بسبب مضاعفات COVID-19. تنص المادة 41 من الدستور على وجوب إجراء انتخابات فرعية لاستبدال المقاعد في غضون شهرين من خلو المنصب، ولكن الآن مرت أشهر دون إجراء انتخابات فرعية في الأفق. بين الوباء الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وتشكيل حكومة جديدة بعد ثلاثة عشر شهراً من الجمود السياسي، تشكلت انتخابات العام المقبل ساحة اختبار لأعضاء EPM. ومن المتوقع أن تكسب هذه المجموعات مقاعد في الانتخابات النيابية أو البلدية. ما يتبقى هو عدد المقاعد والسلطة السياسية التي يمكن اكتسابها بهذه الطريقة. تهدف لما لا يقل عن 10 مقاعد برلمانية لإحداث فرق - أي شيء أقل من ذلك قد يعني أن اقتراح تشريع سيتطلب صفقات ائتلافية مع أحزاب أخرى، وهو ما تعارضه المجالس المحلية الانتخابية بشدة.

وسواء اختارت فرق EPM التنظيم بشكل منفصل ثم التجمع في ائتلاف مشترك، أو إذا كان البعض متحالفاً مع الأحزاب الوطنية، فإن الطائفية متأصلة في النظام اللبناني. في ظل هذا النظام، تعمل القوانين الانتخابية على تقوية الانقسامات الطائفية وتقويض السلام والوئام بين الطوائف. هذا يطرح السؤال عن كيفية تنفيذ التغيير الجوهرية: هل تصبح أدوات EPM جزءاً من النظام وتحاول تغييره من الداخل، أم ينبغي إلغاء النظام قبل المشاركة؟ لن تقدم الانتخابات القادمة الإجابة النهائية على هذا السؤال، لكن من المرجح أن يتم استخدام كلتا الاستراتيجيتين. في غضون ذلك، يجب أن نتذكر أنه حتى مع وجود اختراقات لمرشحي المعارضة، فإن تغيير النظام السياسي في لبنان سيظل بحاجة إلى أكثر من دورة انتخابية واحدة.

**موجز خاص: الانتخابات اللبنانية تعيد تشكيل المشهد السياسي، معهد الشرق الاوسط - واشنطن، بول**

سام، فادي نيكولاس نصار، كارمن جحا، بلال صعب، براين كاتوليس، 18 ايار 2022:

لقد أعطت نتيجة الانتخابات في لبنان كلاً من المتفائلين والمتشائمين سبباً كافياً لتعميق قناعاتهم. سوف يشير المتفائلون إلى الانتصارات غير المسبوقة للوجوه الجديدة، والعديد من المجتمع المدني، الذي يتوق للتغيير المنهجي في البلاد، وفي الوقت نفسه، إلى هزيمة السياسيين التقليديين والزعماء الطائفيين الذين



يدعمون الوضع السياسي الفاسد القائم والمتحالفين مع حزب الله وموالين للنظام السوري. سيقول المتشائمون إنه على وجه التحديد لأن هذه الانتخابات كانت تجري في ظل ظروف اقتصادية سيئة تاريخيًا، وانهيار سياسي، واكتئاب مجتمعي هائل، كان ينبغي على العديد من الناس التصويت لصالح التغيير (حتى أن معظم المجتمع السني قاطع!)، كان ينبغي على المجتمع المدني أن يجد ذلك. وسيلة للتوحيد، وكان يجب أن يفوز عدد أكبر بكثير من مرشحي الإصلاح. يمكنك اختيار أي من القصتين ولن تكون مخطئًا تمامًا. منذ أكثر من عامين، كتبت أن الحصول حتى على عدد صغير من مرشحي التغيير ممثلين في الغرفة التالية سيشكل بداية جيدة لرحلة طويلة وشاقة لإعادة التأهيل السياسي. لقد تحقق هذا الهدف بلا شك، وهو أمر كبير. هذه الفئة موجودة الآن، مهما كانت صغيرة وهشة. التحدي الآن للأصوات الصادقة التي فازت هو أن تكون منظمة بشكل كاف داخل البرلمان القادم لتنفيذ ما كانوا يدعون إليه. من الواضح أن هذا سيكون صعبًا للغاية نظرًا للقوة الكبيرة التي يتمتع بها حزب الله وحلفاؤه، وسيظهر السباق الرئاسي المقبل في أكتوبر التأثير الفوري لهذه الانتخابات البرلمانية. لم يفت الأوان بعد لتوحيد المرشحين للتغيير من أجل تضخيم أعدادهم وتأثيرهم داخل الغرفة التالية، لكن ذلك لن يكون سهلًا نظرًا للاختلافات الكبيرة لديهم بشأن الأولويات وتسلسل الإصلاحات. القوات اللبنانية، التي انتصرت بشكل كبير وستشكل الكتلة المسيحية الأكبر، ليس لديها فرصة فحسب، بل مسؤولية أيضًا للمضي قدمًا: رفض أي مساومة مع سلطات الوضع الراهن، وهو ما لم يفعلوه عندما وقعوا على قرار ميشال عون. تشكيل رابطة مع أكبر عدد ممكن من المستقلين والإصلاحيين لإدخال بعض التغيير الذي تمس الحاجة إليه في النظام.

**حزب الله وحلفاؤه يخسرون الأثرية النيابية في البرلمان اللبناني، france 24، 17 ايار 2022:**

يرى أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في باريس زياد ماجد أن الوضع الاقتصادي قد يلعب في صالح النواب الجدد الذين سيكونون في إمكانهم للمرة الأولى ممارسة ضغوط من داخل البرلمان. ويقول "هذا سيخلق ضغطًا سياسيًا وشعبيًا على قوى التغيير والإصلاحيين ليتعاونوا". وقال النائب المنتخب مارك ضو في مقابلات تلفزيونية مساء الاثنين إنه "سيتعاون مع كل الذين يشبهوننا" في طروحاتهم ومواقفهم.

**تبعية المسار: لماذا يتجه الناخبون إلى الأحزاب التقليدية على المستقلين في انتخابات لبنان، think**

**triangle، كونور قانسو، 26 نيسان 2022:**

قد يبدو هذا بمثابة نعمة للمعارضة مع وجود مرشح شبه مستقل في منصبه. لكن الرقم يتغير بشكل كبير عند حساب التحضر. وفي مناطق حضرية أكثر مثل بيروت، قال 66% من المسجلين للتصويت هناك إنهم سيصوتون لمرشحين مستقلين، مقابل 51% عالياً الشوف وأقل بقليل من 20% في صور الزهراني. تشير هذه النتائج، كما هو متوقع، إلى أن هذه الدوائر هي الأكثر احتمالية لفوز المستقلين بمقاعد بينما تقضي الأحزاب التقليدية في الجنوب على المعارضة.

**مسار للتغيير السياسي في لبنان؟ دروس وسرديات من انتخابات 2018، مبادرة الإصلاح العربي، 25 تموز**

**:2019**

تنافست قطاعات مستقلة وعلمانية بالمجتمع المدني مع الأحزاب السياسية التقليدية في الانتخابات البرلمانية اللبنانية لعام 2018. بينما أوقدت حملتهم أمل التغيير، جاءت نتائج الانتخابات مخيبة للآمال. لماذا أخفقت هذه المجموعات وماهي الدروس التي يمكن استخلاصها من الحملة؟

رغم المعوقات الهيكلية، والممارسات القمعية، وسلوكيات التزوير والخداع، فإن جميع النشطاء السياسيين الذين شاركوا في حملة "كلنا وطني" كانوا يؤمنون بأن التغيير السياسي لا يزال ممكناً عن طريق الانتخابات. لقد أقرّوا بأن "الأساليب القذرة" عائق كبير، لكن أحسوا بأن نتائج الانتخابات السلبية هي أيضاً بسبب مشكلات داخلية وإخفاقات في التنظيم والحشد بشكل استراتيجي. أشاروا إلى كيف تم تضييع الوقت في الجدل حول التحالفات وتكوين القوائم، بدلاً من التركيز على إعداد أجندة مشتركة أو على تنظيم الحملة الانتخابية محلياً. طبقاً للبعض، فإن المجموعات المستقلة "سقطت في فخ الرغبة في توحيد المجتمع المدني" ما أدى إلى فقدان التحالف لهوية واضحة ولرؤية سياسية، مع غياب كبير لمشاركات بين المرشحين. هناك شخص آخر تمت مقابله أشار إلى ما وصفه بـ "كارثتين استراتيجيتين كبيرتين" في تجربة التحالف: الأولى هي عدم القدرة على تكوين القوائم القادرة على تحدي هيمنة حزب الله وأمل في معاقلهما، والثانية هي الأولويات الذاتية الضيقة لبعض المرشحين، ما أدى إلى انقسامات في التحالف وإلى خسارة ما حسبه مقعد شبه مضمون للمستقلين في دائرة جبل لبنان الرابعة (قضائي الشوف وعاليه). إلا أن هناك مشكلة داخلية رئيسية ذكرتها أغلب مجموعات "كلنا وطني"، تتمثل في عدم فعالية الحملات على المستوى الشعبي. فكما أوضح أحد أعضاء "بلدي": "عملية اختيار والتدقيق في اختيار المرشحين كانت سخيفة. أمضينا وقتاً طويلاً في الجدل حول هذه الأمور ونسينا التحدث إلى الناس. لم يكن لنا حضور على الأرض!".

على أن الكثير ممن أجريت معهم المقابلات ذكروا "لحقي" (وهي مجموعة من "كلنا وطني" كان لها حضور في دائرة جبل لبنان الرابعة) وكيف عملت بشكل مختلف:

حاولنا توحيد المجتمع المدني، وكان الأمر فوضوياً إذ تبين أنه لا توجد أي مشتركات بين المرشحين. بل حتى فرضنا مرشحين لا يتمتعون بالشعبية على بعض الدوائر. سبب أداء "لحقي" الجيد نسبياً هو أنهم أداروا حملة شعبية على يد أعضاء من المجتمع تولوا الأمور بأنفسهم وفرضوا إرادتهم على الأحزاب التقليدية.

تمكنت من التثبت من هذا الرأي عبر مقابلاتي. إقراراً بأن "لحقي" تفتقر إلى التمويل لتحقيق الانكشاف الإعلامي في وسائل الإعلام التقليدية؛ التزم أعضاء الحملة بدلاً من ذلك بالتواصل العضوي وتحروا تنفيذ استراتيجية للاستقطاب عن طريق طرق الأبواب والتواصل المباشر مع الناس. أشار أحد مرشحينهم إلى أنه زار بنفسه أكثر من 100 قرية في قضاء الشوف وعاليه أثناء الحملة الانتخابية. كما اعتمدت المجموعة بقوة على مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيما الفيس بوك وواتس آب، ما مكّنها من بناء تابعين لها بشكل تدريجي، بلغ 1000 متطوع في ذروة نجاح هذه الجهود. كما أن التنظيم الداخلي لمجموعة "لحقي" اتسم بأساليب تشاركية وصناعة القرار بشكل أفقي. اختار الأعضاء المرشحين البرلمانيين للمجموعة عبر عملية تصويت داخلية. وبالمثل، فإن جميع عمليات صناعة القرار اتبعت هذه العملية الديمقراطية. من ثم، كانت السمات الأساسية لـ "لحقي" تتمثل في بنيانها الشعبي والتشاركي. أشار أحد الأعضاء إلى أن رسالة المجموعة كانت "إعادة تحديد الخطاب السياسي وساحة المعارك الانتخابية".

### **قراءة أولية في الانتخابات النيابية اللبنانية، المركز العربي واشنطن دي سي، حليم شبايا، 18 ايار 2022:**

من منظور الشعار الشامل لانتفاضة أكتوبر 2019 "كلن يعني كلن" والتشكيلات السياسية التي ظهرت في أعقابها، كانت النتيجة ذات شقين.

يمكن القول إن المؤسسة السياسية التقليدية عوقبت من قبل الناخبين، جزئياً من خلال المشاركة الوطنية المنخفضة نسبياً بنسبة 41 في المائة. لكن هذا لم يكن كافياً للتسبب في تعديل وزاري كبير قد يساعد في تشكيل حكومة قادرة على سن الإصلاحات التي طال انتظارها واللازمة لبدء خطة التعافي الاقتصادي التي تكسب ثقة الناس والمجتمع الدولي. باختصار نجت المؤسسة (المنظومة) من الانهيار الاقتصادي التاريخي ببعض المكاسب والخسائر بحسب الدوائر الانتخابية المختلفة.



يمكن القول إن المؤسسة السياسية التقليدية عوقبت من قبل الناخبين، جزئياً من خلال المشاركة الوطنية المنخفضة نسبياً والتي بلغت 41 في المائة.

المؤسسة التي ثارت ضدها قوى التغيير الجديدة كانت في الأساس "نادي من ستة" ضمت (مع أحزاب أصغر) حزب الله، أمل، التيار الوطني الحر، القوات اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي، وتيار المستقبل. هذا الأخير هو الحزب الوحيد الغائب عن البرلمان الجديد - على الرغم من فوز أعضاء سابقين بثمانية مقاعد من المرجح أن يظلوا قريبين من رئيس الوزراء السابق سعد الحريري بعد قراره تعليق دوره السياسي. لا تزال هناك أسئلة حول النتيجة الإجمالية التي كان من الممكن أن تكون عليها لو تم تشغيل FM في عام 2022 ومدى تأثيرها على الإقبال، لا سيما في المناطق ذات الغالبية السنية.

من الواضح في هذه المرحلة أن المؤسسة تم إضعافها فقط في بعض الدوائر ولكن أعيد إضفاء الشرعية عليها في البلاد حيث أظهرت النتائج أنها تحتفظ بأغلبية المقاعد في البرلمان (المكون من شاعلين أعيد انتخابهم وأعضاء جدد في أحزاب أصغر وشخصيات مستقلة). من المؤكد أن أي فرصة لتغيير جذري (أي "التصويت لصالحهم" في الفهم التقليدي للمصطلح) في المشهد السياسي من المستوى الكلي لم تتحقق في هذه الجولة من الانتخابات.

هناك حاجة إلى فحص أكثر شمولاً للقادمين الجدد، وبرامجهم، وتحديد مواقعهم في الأسابيع المقبلة للحصول على فكرة أفضل إذا كانوا سينضمون تحت كتلة برلمانية واحدة.

ومع ذلك، كان هناك انتصار مهم للغاية مع انفراج 13 مرشحاً معارضين قد يكونون بمثابة كتلة برلمانية قادرة على تحدي المؤسسة من الداخل إذا اتفقوا على مبادئ مشتركة و خارطة طريق واضحة. هناك حاجة إلى فحص أكثر شمولاً للقادمين الجدد، وبرامجهم، وتحديد مواقعهم في الأسابيع المقبلة للحصول على فكرة أفضل إذا كانوا سينضمون تحت كتلة برلمانية واحدة. ومن المهم أيضاً معرفة ما إذا كانت مواقفهم من القضايا الاقتصادية الرئيسية ستلبي توقعات مؤيديهم الذين يطالبون بأصوات قوية في البرلمان للدفاع عن مصالحهم حيث يعاني لبنان من الانهيار الاقتصادي وانهيار قطاعات الصحة والتعليم والمصارف، من بين أمور أخرى.

[تشهد الانتخابات اللبنانية مكاسب كبيرة للسياسيين غير الطائفيين المستقلين، the conservation، جون](#)

ناجل، مبراس فاخوري، 17 ايار 2022:

لا يزال هناك مجال للتفاوض. يظهر نجاح هؤلاء المرشحين المستقلين أن السياسات المعادية للطائفية يمكن أن تنجح في بيئة مصممة لمنع ازدهارها. إن الاختراقات غير المحتملة في المعادل الطائفية تمثل مكاسب ملحوظة واستثنائية.

لم يكن لدى المرشحين المستقلين مجموعة من الأدوات تحت تصرف الأحزاب الطائفية الكبرى. ليس لديهم النفوذ الاقتصادي للتصويت في المحكمة أو لديهم روابط بشبكات إعلامية قوية لتكرار رسالتهم. كما أنهم لا يستطيعون طلب الدعم من الدول القوية، مثل إيران والمملكة العربية السعودية. مرشحوهم أكثر عرضة للخنق والهجوم من قبل الفصائل الطائفية.

ومع ذلك، فإن فوزهم في الانتخابات اللبنانية له تداعيات قوية. إنه أحد الإنجازات الرئيسية لحركة الثورة لعام 2019، وهي حلقة تاريخية رفضها الكثيرون لعدم تحقيقها الكثير.

**[إنتخابات لبنان تستنسخ نظيرتها العراقية](http://azzaman.com)، أكرم عبد الرزاق المشهداني، 18 ايار 2022:**

سيكون المستقلون او (المجتمع المدني) هم بيضة القبان التي تسهم في تغليب كتلة على اخرى. كان المتغير الأساسي اليوم هو أنه باتت هناك قوة ثالثة (من المجتمع المدني) إن تمكنت من التوحد في كتلة واحدة دون أن تفرق بينها الاختلافات الأيديولوجية، أو في كيفية مقاربة الأمور، فستكون قادرة على مساءلة الحكومة بشكل مستمر، مما قد يربك عمل الأحزاب التقليدية التي تحكمت في المسار السياسي للبنان منذ الحرب الأهلية.